

الجنود الاقطاعية المخزنية والشكليات الديموقراطية

« ان الانتخابات المعلن عنها لثالث اكتوبر 1969 ما هي الا تكميم وتوبيخ لعملية تحاك منذ سنة من اجل تنصيب هيئات معينة من طرف الادارة بغية استعمالها كأدوات طيعة متوفرة على صفة « الانتخاب » ... »

... ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يعلن للرأي العام في الداخل والخارج انه يرفض ان يزكي بمشاركة هذه العملية المبيتة الرامية الى تزيف الديمقراطية « (2) » .

● اما سنة 1970 وبعد ان عانى النظام من أزمة العزلة الداخلية والخارجية طيلة فترة حالة الاستثناء (والتي دامت 5 سنوات !) فإنه لجأ الى منح دستور جديد وتنظيم انتخابات برلمانية .

لكن عدم تركية مجموع الحركة الوطنية لهذه العملية اكدت من جديد الطابع المصطبغ للهيئات « المنتخبة » وجعلت من البرلمان الجديد جهازا تابعا للدولة لايلعب دوره كواجهة ديمقراطية امام الرأي العام الداخلي والخارجي .

ولقد اضطر النظام الى توقيف هذه التجربة نفسها على اثر تصاعد النضال الجماهيري من جهة ، وبعد المحاولة الانقلابية لسنة 1971 وفصل التفرغ لمواجهة وضعية الجيش وتقوية الجهاز القمعي .

● وفي سنة 1972 ، اعاد الكرة من جديد ومنح دستورا معدلا ، يحافظ في جوهره على مضمون الدساتير السابقة .

وكان موقف الحركة الوطنية بالاجماع هو رفض الدستور المنوح ، وعدم تركية المحاولة الجديدة لتزييف الديمقراطية ، ولم يستمر النظام في تجربته هذه، وقرر وضع الديمقراطية جانبا ، خاصة بعد ان تعرض لمحاولة 16 غشت العسكرية .

● اما اليوم ، وبعد اربع سنوات استمرت خلالها الوضعية الاستثنائية ، فإنه مقبل على محاولة اخرى ، يستهدف منها استثمار نتائج التعبئة الشعبية في موضوع الصحراء المغربية ، وذلك من اجل تدعيم مشروعيتها ، واخضاع الحركة الوطنية لواقع حكمه المطلق .

النظرة المخزنية للمؤسسات المنتخبة

البورجوازية كيف تستغلها لفائدة تدعيم سلطتها .
اما بالنسبة للحكم الرجعي المغربي ، فإنه لا يقبل التنازل عن السلطة الفعلية او التخلي عن جذوره الاقطاعية المخزنية .
ونظورته للمؤسسات المنتجة وفيه كل الوفاء لفلسفته المخزنية . فالانتخبون مجرد خدام للعرش . والمؤسسات لا يجب ان يتعدى دورها تطبيق السياسة المرسومة والاجتهاد في خدمتها وهي في نفس الوقت اجهزة لتدعيم مشروعيتها او بعبارة اصح تكريس مفهوم البيعة .
وفي الظرف الراهن ، فان الانتخابات الموعودة لا يستهدف منها النظام سوى تحقيق نفس المرامي .

(2) قرار اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية حول انتخابات 3 اكتوبر 1961 للمجالس البلدية والقومية .

باعتبار ان الدستور الممنوح يزور الارادة الشعبية ويضيف الديمقراطية .

● وفي سنة 1963 عمد الحكم الى تنظيم اول انتخابات برلمانية ، بهدف تحقيق واجهة « الملكية الدستورية » .

ومع موقفه السابق في مقاطعة الدستور ، قرر الاتحاد الوطني المشاركة في الانتخابات بهدف استعمال منبر البرلمان كوسيلة لفضح النظام وتعرية نوابه ، فأحرز على انتصارات انتخابية هامة ، وساهم بشكل فعال في الرفع من مستوى وعي الجماهير الشعبية وتوضيح طبيعته خصوصها .

وكانت نهاية التجربة ان اقل الحكم البرلمان واعلن حالة الاستثناء التي تلغي دور كل المؤسسات ، وتخلو لرئيس الدولة جميع الصلاحيات .

اما انتخابات المجالس القروية والبلدية التي جرت في نفس السنة (اي بعد مرور السنوات الثلاث القانونية) فلقد قاطعتها جميع المنظمات الوطنية (حزب الاستقلال ، الاتحاد المغربي للشغل ، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) احتجاجا على تزيف الديمقراطية ، خاصة ان هذه الانتخابات جرت في ظروف الحملة الارهابية التي عرفتها البلاد والتي استهدفت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . و « هكذا مر يوم الانتخابات البلدية والقروية المذكور وسقط المقاطعة الشعبية والاستياء العام . واعلنت الادارة بعد ذلك ان جميع مرشحيها قد انتخبوا بدون ادنى معارض لمدة ست سنوات » .. (1)
« ان المجالس المنتخبة في جو الارهاب السائد خلال يابوز 1963 لا يعتبرها السكان هيئات تمثيلية ، وانما هيئات مساعدة خاضعة للجهاز الاداري الذي يشكل بدوره اداة سياسية للقمع والاضطهاد » . (2)

● وبعد مرور ست سنوات على هذه الانتخابات المزيفة نظم الحكم عملية تجديد المجالس البلدية والقروية سنة 1969 . وهذه المجالس تعتبر عمليا مجرد اجهزة تابعة للسلطة المركزية . وفي هذا الصدد تقول اللجنة المركزية للاتحاد الوطني :

من خلال هذا الاستعراض الموجز للتجربة السابقة ، يتضح لنا ان النظام قد عاش حلقة مفرغة من التجارب الانتخابية الفاشلة ، يكمن تفسيرها في التناقض الصارخ الموجود ما بين تشبث النظام بعمقه الاقطاعي المخزني ، وفي نفس الوقت ، البحث عن واجهة ديمقراطية شكلية .

وإذا كان النظام يراهن على الحصول على نفس السمعة الليبرالية التي تمتاز بها بعض الانظمة الملكية في اوربا ، فذلك من باب الوهم لان هذه الليبرالية لم تتحقق الا بعد حل التناقض الذي اشرنا اليه ، وتنازل الملكية على الجزء الاساسي من السلطة لصالح المؤسسات الليبرالية . وهذا التنازل نفسه لم يتم طوعية او برضى منها ، لكنه كان نتيجة النضالات الجماهيرية المستمرة ضد الاستبداد والاستغلال تلك النضالات التي عرمت

ان النظام الرجعي المغربي يعتبر نفسه استمرارا للنظام المخزني ، كما يلتزم بالوفاء « للاجداد المنعمين » الذين بنوا سلطتهم على اسس استبدادية اقطاعية ، مع العلم ان الاستعمار قد لعب دورا حاسما في تركيز الطبقة الاقطاعية اقتصاديا وسياسيا ، وانقاذ الدولة العلوية من غضب الشعب وسخطه .

وإذا كان النظام القائم يسعى باستمرار الى المحافظة على التقاليد المخزنية ، فإنه في نفس الوقت يعمل على تطويرها وتوفيقيها مع «متطلبات العصر» ، مستجيبا بذلك للتطور الحاصل داخل قاعدته الاجتماعية ، ولتقتضيات خدمة مصالح الاستعمار الجديد .

فنراه من جهة يمارس الحكم المطلق وينفرد بمجموع السلطات ، ويخضع علاقاته بالمواطنين لمنطق الرعايا والخدام ، مع ما ينتج عن ذلك من استبداد واستغلال .. ومن جهة ثانية يلجأ من حين لآخر لمحاولة التكيف مع الازمات الجديدة ، وطمأنة الاوساط الليبرالية والحلفاء الامبرياليين وذلك عن طريق ايجاد واجهة ديمقراطية شكلية، تخفف من حدة تناقضاته ، كما يسهر في نفس الوقت على التحكم في قوانين هذه اللعبة بالشكل الذي لا يتنازل فيه عن اي جزء من السلطة الحقيقية . وإذا ما شعر بأي « خطر » في هذا الاتجاه فإنه يوقف « المحاولة الديمقراطية » ويعود من جديد صراحة الى جوهر الحكم الاقطاعي المطلق .

الحلقة المفرغة للتجارب الانتخابية

● لقد ابتدأت الحلقة المفرغة التي ميزت هذه التجارب سنة 1960 حيث اعلن الحكم قرار تنظيم انتخابات المجالس القروية والبلدية . ولقد فوجئ النظام بالمساهمة الجماهيرية الواسعة التي ميزت هذه الانتخابات والانتصارات التي حققتها الحركة الوطنية . فلقد بلغت نسبة المشاركة حسب الاحصائيات الرسمية 38 بالمئة من مجموع الهيئة الانتخابية في المغرب ، وحصلت المنظمات الوطنية وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على انتصارات هامة في مجموع المدن تقريبا وفي اهم الجماعات القروية .

وامام هذه الوضعية لم يتردد النظام في « اصدار قانون تشريعي تقني ، جرد المجالس المنتخبة من جميع اختصاصاتها تقريبا ، وضيق خناق الوصاية المركزية عليها ، وجعلها جهازا تسييريا عقيما تحت نظر اعوان السلطة المحليين » . (1)

● اما سنة 1962 ، وبعد ان نفذ النظام خطته الرامية الى تصفية الوجود النسبي للحركة الوطنية داخل جهاز الدولة (اقالة حكومة عبدالله ابراهيم) وذلك بعد حل جيش التحرير وتفكيك تنظيمات المقاومة ، حاول النظام تقنين حكمه المطلق عن طريق تنظيم الاستفتاء عن دستور اعده لنفسه وحرص من خلاله على الانفراد بمجموع السلطات التشريعية والتنفيذية .

الا ان الحركة التقدمية ، وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، لم تنخدع لهذه المحاولة ، فكان ردھا هو مقاطعة الاستفتاء ،

(1) مذكرة رفعها الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية الى رئاسة الحكومة في 61 ابريل 1961 .

- الاختيار الثوري ص 5 -